

مقدمة الطبعة

يتناول الكاتب في مقدمة الطبعة مقارنةً ذكية بين إدارة الولايات المتحدة الأمريكية لغزو أفغانستان واحتلال العراق. فبينما كان غزو أفغانستان يتمتع بقبول دولي أكبر و غطاء الحلفاء المحليين، جاء احتلال العراق كحركة أحادية الجانب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. وبالنظر إلى الاختلافات الكبيرة في الحدثين، نتبين لنا النتائج المختلفة لهذه السياسات. حيث قامت الولايات المتحدة باتخاذ مقارنةً أنعم في التعامل مع غزو أفغانستان، ابتداءً من أهداف الغزو وطبيعة الشراكات المبرمة محلياً ودولياً وليس انتهاءً بإعادة السيادة للسكان المحليين وطبيعة العمليات العسكرية والأمنية ونطاقها الضيق -إلى حد ما- جغرافياً. بينما كانت المقاربة الأمريكية في العراق أكثر راديكاليةً وأوسع نطاقاً، فقد كانت الولايات المتحدة تتخذ قراراتها بشكل منفردٍ تقريباً إلى جانب المملكة المتحدة في ظل غياب شركاء فاعلين على الساحة المحلية وفي ظل غياب المجتمع الدولي عن قرار احتلال العراق. وفي الجدول التالي تفصيل أكبر للمقارنة بين غزو أفغانستان واحتلال العراق:

المقارنة	غزو أفغانستان	احتلال العراق
الأهداف	معتدلة كإنهاء دور الدولة كمعقل لإرهابيي القاعدة، وتحقيق استقرار محلي نسبي يقدم المحتل كمخلص للأفغان.	قاسية كإرساء الديمقراطية بشكل قسري، وفرض سياسات جديدة فيما يتعلق بالشرق الأوسط الكبير ككل.
الشركاء	شركاء محليون من القبائل والمناطق المختلفة كحلف الشمال، بالإضافة لشركاء المجتمع الدولي من المنظمات الدولية كالأمم المتحدة وحلف الشمال الأطلسي والدول الصديقة كالمملكة المتحدة وألمانيا.	عدم إشراك طيف محلي ودولي وما يتبع ذلك بطبيعة الحال من استفراد أمريكي بريطاني في صناعة السياسات واتخاذ القرارات على الأرض. وانعكس ذلك على الوجدان الشعبي العراقي والرغبة في مقارعة الاحتلال.
السيادة الوطنية	أسرعت الولايات المتحدة في إعادة السيادة الوطنية ولو بشكل استعراضي للأفغان، وساعدهم على ذلك وجود شركاء محليين منذ مراحل الغزو الأولى كحلف الشمال.	استأثر صانع القرار الأمريكي بالسيادة في العراق لمدة تزيد عن 13 عشر شهراً، وأخذت الولايات المتحدة على عاتقها إدارة شؤون البلاد في كافة جوانبها.
نطاق العمليات	عمليات محدودة تتركز في العاصمة.	عمليات واسعة في معظم مناطق العراق.

بعد 13 شهراً من المقاربة الراديكالية في العراق، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولة لنقل السيادة الوطنية إلى الشركاء المحليين باعتمادها على المجتمعين الشيعي والكردي. وبالرغم من أن هذه الخطوة جاءت متأخرة وفي غياب المجتمع السني، إلا أنها كانت انعطافاً في التعامل الأمريكي في العراق، وانتقالاً إلى مقاربة أكثر نعومة أسوةً بتجربتها في أفغانستان. ويأتي هذا الانتقال مدفوعاً بعوامل محلية كخفض مستويات النفقات وتقليص عدد الإصابات في صفوف القوات الأمريكية.

ويتناول الكاتب في ختام المقدمة دور الولايات المتحدة والمجتمع الدولي في إرساء أسس الإصلاح طويل المدى في المجتمعين العراقي والأفغاني وبناء العلاقة بين هذه الدول كدول مستقلة وذات سيادة وبين المجتمع الدولي، والمقاربة طويلة النفس التي يجب على الشركاء الدوليين اتباعها لتحقيق الإصلاح الحقيقي على المستويات المختلفة عوضاً عن مقاربة تعتمد على الحوافز والنتائج قصيرة الأمد والتي يمكن أن تكون سبباً في حد ذاتها إلى تأخير الإصلاح المؤسساتي.

الفصل الثالث: الدول الضعيفة والشرعية الدولية

يناقش هذا الفصل مفهوم الشرعية والإطار المناسب للعلاقات الدولية المعاصرة والنظام العالمي الجديد الذي يستبدل النظام الذي صاغته اتفاقية ويستفاليا. حيث لم تعد الشرعية تنبني على أسس السيادة الوطنية فقط، بل تعدتها إلى الشرعية السياسية والأدبية والعدالة وحقوق الإنسان. ويبدأ الفصل بتقديم إشكالية الدول الفاشلة كمشكلة عالمية، لا مشاكل محلية لكل دولة على حدة. فهذه الدول ترتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وتهاجم جيرانها، وتدفع بموجات هجرة كثيفة خارج أراضيها عدا عن إيوائها لإرهابيين دوليين يمكنهم إلحاق الأذى بالولايات المتحدة وحلفائها. وحين أثبتت أشكال الردع التقليدية فشلها، قامت الولايات المتحدة بتقديم عقيدة الحرب الاستباقية في إعلان استراتيجية الأمن القومي في الولايات المتحدة (2002) كحل بديل للمعضلة الأمنية التي تواجهها. وتأتي هذه التدخلات في سياق تآكل السيادة للدول الضعيفة، مما يزيد احتمالية تدخل الدول الكبرى في شؤون الدول الأضعف لما لهذا الضعف من تبعات على هذه الدول محلياً وبشكل أهم على الدول الكبرى والاستقرار العالمي على المدى الأبعد. ولذا بدأت بعض الدول بتقديم حالة جديدة من الإمبريالية المعاصرة، حيث لا تسعى الدول المتقدمة إلى توسيع حدودها وضم أراضٍ جديدة إليها، بل تهدف إلى إعادة بناء هذه الدول الضعيفة بما يضمن تجنب المشاكل التي قد تلقي بظلالها في المستقبل على مصالح الدول المتقدمة والسلام العالمي.

ويقدم الكاتب أطوار بناء الدولة في ثلاث مظاهر، وهي: إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع، إقامة المؤسسات وتحقيق الاكتفاء الذاتي، تعميق خبرات هذه المؤسسات الحديثة وتقديمها لكافة الخدمات الأساسية في الدولة. ويظهر في هذا السياق أن السيادة ليست جميعاً متساوية، بل تتفاوت باختلاف قوة الدول وسيادتها وقدرتها على الحكم والإدارة، كما يُظهر الكاتب التباين بين المقاربة الأمريكية والأوروبية حول من يملك الحق في تقرير السيادة التي يمكن انتهاكها، وتحت أي ظروف ولأية أسباب.

ويأتي هذا الاختلاف من التباين في فهم مصدر الشرعية، حيث ترى الولايات المتحدة أن الشرعية هرمية تُبنى من شرعية الأغليات الديمقراطية المنتخبة صعوداً إلى تشكيل المؤسسات والمنظمات الدولية بناءً على تفاهات هذه الأغليات الديمقراطية، بينما يرى الأوروبيون أن الشرعية تصدر عن إرادة المجتمع الدولي والذي يعدونه أعلى من إرادة وسلطة أي دولة منفردة. وينبع هذا الخلاف برأي الكاتب من اختلاف موازين القوى بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية. فالأوروبيون يفضلون الالتزام بالأعراف والقوانين الدولية - الملزمة للجميع - لأنهم أضعف من الولايات المتحدة، بينما تفضل الولايات المتحدة السلوك الأحادي بحكم تقدمها في موازين القوى.

الفصل الرابع: أصغر ولكن أقوى

يناقش فوكوياما في هذا الفصل أهمية "فن بناء الدولة"، فبعد أن كان إضعاف مفهوم الدولة هو النزعة السائدة عالمياً لأسباب سياسية واقتصادية كالححد من قوة بعض الدول التي كانت أقوى من اللازم والتي كانت تمارس أنواعاً من الاستقواء الداخلي على الشعوب والاستقواء الخارجي على دول الجوار، بدأت تظهر الحاجة إلى مفهوم بناء الدولة عوضاً عن تحجيمها في محاولة لحل الإشكال الذي نتج عن ضعف الدولة وخاصة بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وظهور الدول الضعيفة والمضطربة في معظم مناطق العالم، ابتداءً من أوروبا الشرقية ومروراً بإفريقيا والشرق الأوسط وانتهاءً بالشرق الأقصى وأمريكا الجنوبية. أصبحت هذه الدول المضطربة بؤراً لانتهاكات حقوق الإنسان والصراعات الإقليمية كما شكلت مناخاً ملائماً لاحتضان أشكال الإرهاب المختلفة التي بدأت تجد طريقها إلى دول العالم الأول. كل هذه الأسباب دفعت المجتمع الدولي والحلفاء إلى التوجه إلى تقوية هذه الدول ودعمها عبر أشكال ومقاربات مختلفة لضمان الأمن الإقليمي والعالمي.

ويسعى المجتمع الدولي إلى الحفاظ على حالة من التوازن، فبينما لا يود المجتمع الدولي العودة إلى حالة التصادم بين القوى الكبرى (الحرب الباردة نموذجاً) لا يريد أيضاً التعمق في حالة الفوضى التي يفرضها ضعف الدول الفاشلة والمضطربة. لذلك تحاول القوى العظمى وذات التأثير العالمي على الحفاظ على تفوقها في مجالات القوة كافة وخاصة العسكرية منها، وشرعنة هذه القوة لفرض القوانين المحلية داخلياً، والحفظ على الاستقرار الدولي خارجياً. في المحصلة، يسعى المجتمع الدولي لتقوية الدول المضطربة ومساعدتها على بناء مؤسساتها القوية بما يخدم مصالح المجتمع الدولي وحفظ الاستقرار العالمي دون أن يسمح لأي دولة بأن تصل إلى مصاف الدول الكبرى ذات السيادة بما يهدد مصالح الدول الكبرى.